وبالجملة كون الكناية من قبيل الحقيقة صريح في المفتاح وغيره فانقيل قد ذكر في المفتاح ان الكلمة المستعملة
اما ان يراد معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها معا والاول الحقيقة في المفرد
والثاني المجاز في المفرد والثالث الكناية وهذا مشعر بكون الكناية قسيما للحقيقة والمجاز ومباينا لهما
قلنا اراد بالحقيقة ههنا الصريح منها بقرينة جعلها في مقابلة الكناية وتصريحه عقيب ذلك بان الحقيقة
والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان بالتصريح وعدمه لا يقال فاذا اريد بالكلمة معناها
وغير معناها معا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز اذ لا معنى له الا ارادة المعنى الحقيقي والمجازي معا لانا نقول
الممتنع انما هو ارادتهما بالذات وفي الكناية انما اريد المعنى الحقيقي للانتقال منه الى المجازي وهذا بخلاف
المجاز فانه مستعمل في غير ما وضع له على انه مراد قصدا وبالذات اذ لا معنى لاستعمال اللفظ في غير معناه لينتقل
منه الى معناه فينافي ارادة الموضوع له لان ارادة ح لا يكون للانتقال الى المعنى المجازي الداخل تحت الارادة
قصدا من غير تبعية بل كونه مقصودا بالذات فيلزم ارادة المعنى الحقيقي والمجازي معا بالذات وهو ممتنع
وبهذا يندفع ما يقال لو كان الاستعمال في غير ما وضع له منافيا لارادة الموضوع له لامتناع الجمع بين الحقيقة
والمجاز لكان استعماله فيما وضع له ايضا منافيا لارادة غير الموضوع له لذلك ثم كل من الحقيقة
والمجاز يريدان لفظ الحقيقة والمجاز انما يقعان على النوعين بالاشتراك وربما يقيدان في
المفرد باللغويين وفي الجملة بالعقليين او الحكميين وميل المصرح انهما من صفات الكلام كما هو اصطلاح
الاكثرين دون الاسناد ولهذا وصف النسبة بالحقيقة والمجازية دون الحقيقة والمجاز الا
ان اتصاف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد فلذا اعتبر في التقسيم النسبة فصار الحاصل ان
الحقيقة العقلية جملة اسند فيها الفعل الى ما هو فاعل عند المتكلم كقول المؤمن انبت الله البقل

والمجاز

والمجاز العقلي جملة اسند فيها الفعل الى ما هو غير فاعل عند المتكلم لملابسة بين الفعل وذلك الغير مخالفة الربيع
البقل لا بين الانبات والربيع من الملابسة لكونه زمانا له واراد بالفعل المصطلح وما في معناه من المصادر
والصفات وبالفاعل عند المتكلم ما يريد افهام المخاطب انه فاعل عنده بمعنى ان الفعل حاصل له وهو موصوف به
سواء قام به في الخارج كضرب او لا كمات وسواء صدر عنه باختياره او لا وسواء كان فاعلا عند المتكلم
في نفس الامر او لا فيدخل في تعريف الحقيقة ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا او لا يطابق شيا منهما او يطابق
احدهما فقط ولو قال فاعل عند العقل فيخرج ما يطابق الاعتقاد فقط مثل قول الدهري انبت الربيع البقل
اللهم الا ان يقال المراد عقل المتكلم والسامع وقد احترز به عن الفاعل في اللفظ فان المنسوب اليه في
المجاز العقلي ايضا فاعل في اللفظ ولو اراد بالفاعل عند المتكلم ما يكون الفعل حاصلا في اعتقاد المتكلم
بحسب التحقيق ليخرج الاقوال الكاذبة التي لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد مثل قول القائل جاء زيد مع
علمه بانه لم يجئ لانه لم يوصف بالمجيء لا في الواقع ولا عند المتكلم بالتحقيق لكن بحسب ما يفهم من ظاهر كلامه
فصار الحاصل ان الفاعل عند المتكلم عبارة عما يكون الفعل عند المتكلم في الظاهر فيسمل نحو ضرب
عمرو على لفظ المبني للمفعول لان المضروبية صفة عمرو فهو فاعل ثم الضمير في غيره راجع الى الفاعل
عند المتكلم بالمعنى المذكور فيدخل في تعريف المجاز مثل أنعم السلم على لفظ المبني للمفعول لان فاعله الواقعي
لا السلم مثل فهو في عيشة راضية لان الفاعل انما هو صاحب العيشة ويخرج مثل قول الدهري والاقوال
الكاذبة لان الفعل فيها منسوب الى نفس الفاعل عند المتكلم في الظاهر لا الى غيره فلا يحتاج الى قرينة اخرى
ويكون قوله للملابسة احترازا عن مثل انبت الخريف البقل فانه ليس بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز
لان الغير لا بد ان يكون عن ملابسات الفعل قد سبق انه لا بد في المجاز من العلاقة وهي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)